

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٦

بتعميل بعض أحكام لائحة النظام الأساسي للشعب النوعية العامة
بالاتحاد العام للغرف التجارية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ولائحته التنفيذية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن لائحة النظام الأساسي
للشعب التجارية المصرية المشتركة ولائحة النظام الأساسي للشعب النوعية العامة بالاتحاد العام
للغرف التجارية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية بجلسة ١٧ إبريل ٢٠١٤؛
وعلى مذكرة رئيس القطاع المفروض في بعض اختصاصات قانون الغرف التجارية؛
وبناءً على ما ارتأه مجلس الدولة؛

قرر:

(المادة الأولى)

تضاف إلى عجز البند رقم (١) من المادة رقم (٦) من لائحة النظام الأساسي
للشعب النوعية العامة بالاتحاد العام للغرف التجارية الصادرة بالقرار الوزاري
رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه العبارة الآتية:

«وذلك ما لم يصدر قرار من الوزير المختص باستثناء شعبة معينة من شرط العضوية
في الشعبة المناظرة بالغرفة التجارية بناءً على موافقة مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف
التجارية متى اقتضت طبيعة نشاط أو حال الشعبة ذلك».

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في ٢٠١٦/١/٩

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل